دراسات فی العلوم الإنسانية
۳۲(۳)، الخريف ۱۴۴۷/۱۴۰۴/۲۰۲۵، صص ۹۷-۱۳۱
ISSN: 2538-2160
http://aijh.modares.ac.ir
مقالة محكمة

العلاقات السعودية – الصينية: بين ضرورات الشراكة وحدود التحالف

ميلاد لطفي[1*]، سعيد شكوهي[2]

١. طالب دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة العلامة الطباطبائي، طهران، إيران
٢. أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، جامعة العلامة الطباطبائي، طهران، إيران

تاريخ الوصول: ١٤٤٥/٩/٤ تاريخ القبول: ١٤٤٦/١١/٨

الملخص

تُعَدّ الصين والمملكة العربية السعودية من الدول التي شهدت علاقاتهما تعمقاً ملحوظاً في مختلف المجالات خلال السنوات الأخيرة. وقد حاول العديد من الباحثين تفسير هذه العلاقات ضمن إطار نظريات "التحالفات" في العلاقات الدولية. ومع ذلك، تُعَدّ الصين أبرز منافس للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتسعى إلى تغيير الوضع الراهن، في حين تُعَدّ السعودية قوة مرتبطة بالغرب وأمريكا. تظهر المشكلة الأساسية في أن تعقيد نمط العلاقات بين الدولتين وصراعاته لا يمكن تفسيره بالكامل من خلال نظريات تشكيل التحالفات. ومن هنا، يبرز السؤال الرئيسي للبحث: بأي إطار يمكن تفسير توسع العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة هذا التوسع في العلاقات السعودية – الصينية، من خلال اختبار مدى صلاحية الانتقال من مفهوم التحالف التقليدي إلى نموذج "الشراكة الاستراتيجية". لتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثان على المنهج التفسيري التحليلي، بالاستناد إلى توسيع الإطار المفاهيمي لمفهوم الشراكة الاستراتيجية في العلاقات الدولية. تشير نتائج البحث إلى أن السعودية والصين، نظراً لمصالحهما السياسية والاقتصادية والتجارية المشتركة، ومع إدراكهما للعوائق والتكاليف السياسية المترتبة على إقامة تحالف استراتيجي رسمي، قد تجاوزتا فكرة التحالف التقليدي، واتجهتا نحو تطوير شراكة استراتيجية مرنة. وبهذا، تعتبر كل من الدولتين الأخرى شريكاً استراتيجياً مهماً ضمن السياق الدولي الجديد.

الكلمات الرئيسة: العلاقات الدولية، التحالف، الشراكة الاستراتيجية، المملكة العربية السعودية، الصين، التعاون الدولي.

---

* الكاتب المسؤول: Email: s.m.lotfi1997@gmail.com

١ – المقدمة

يعود تاريخ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية إلى تسعينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن العلاقات الرسمية بدأت آنذاك، إلا أن مؤشرات على وجود تعاون اقتصادي وأمني بين البلدين ظهرت في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، واستمرت خلال فترة الحرب الباردة. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، عملت الصين، بوصفها قوة ناشئة على الساحة الدولية، والمملكة العربية السعودية، باعتبارها قوة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط، على تعزيز علاقاتهما الثنائية وتوسيع مجالات تعاونهما.

في الوقت ذاته، ساهم صعود الصين كقوة صناعية كبرى إلى تعميق تعاونها مع الدول القادرة على تأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية. ومن جانب آخر، سعت السعودية إلى تعميق تعاونها مع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، بهدف تنويع علاقاتها الدولية وضمان تحقيق مصالحها الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن اختلاف موقع كل من الصين والسعودية ضمن النظام الدولي أدى إلى تعقيد طبيعة هذا التعاون؛ إذ تسعى الصين إلى تغيير الوضع الراهن في النظام الدولي بوصفها منافساً رئيسياً للولايات المتحدة، بينما تعتمد السعودية على التحالف مع الغرب وتستفيد من بنية النظام الدولي القائم. ومن هنا، يبرز التحدي في تفسير كيفية تطور وتعميق التعاون بين البلدين رغم اختلاف مواقفهما الاستراتيجية. وتتمثل الإشكالية الرئيسة في هذا السياق في كيفية فهم وتعليل تعميق العلاقات الصينية–السعودية في ظل اختلاف مكانتهما وأدوارهما في النظام الدولي.

وبحسب الباحثين في هذه الدراسة، فإنه يمكن تفسير طبيعة التعاون بين المملكة العربية السعودية والصين من خلال تطبيق الإطار المفاهيمي لـ"الانتقال من التحالف إلى الشراكة الاستراتيجية" في العلاقات الدولية. فقد شهد مفهوم التعاون في العلاقات الدولية تحولاً دلالياً ملحوظاً، إذ باتت العديد من الدول، في ظل النظام الجديد للسياسة الدولية، تتجه إلى إقامة شراكات استراتيجية بدلاً من بناء تحالفات تقليدية. ويُعَدّ التوجه نحو "الشراكة الاستراتيجية" والابتعاد عن تشكيل التحالفات أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في أدبيات العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، يعتمد عدد متزايد من الباحثين على مفهوم "الشراكة الاستراتيجية" بدلاً من "التحالف الاستراتيجي"، لما يتميز به من مرونة. فالشراكة الاستراتيجية لا تتضمن الضمانات والعقبات السياسية والأمنية التي تُميز التحالفات التقليدية، التي غالباً ما تهدف إلى مواجهة تهديدات ومنافسين مشتركين.

في الواقع، تتمتع الشراكة الاستراتيجية بسياق اقتصادي بارز، حيث تنظر الدول إلى بعضها البعض باعتبارها "شركاء" لتحقيق مصالح متبادلة، دون الحاجة إلى الالتزام السياسي الصارم الذي تتطلبه التحالفات. ونتيجة لذلك، تسعى العديد من الدول، انطلاقاً من إدراكها للتكاليف والمعوقات التي يفرضها تشكيل التحالفات، إلى إقامة شراكات

استراتيجية أكثر مرونة مع أطراف دولية مختلفة.

تُعَدّ الصين والمملكة العربية السعودية من بين الدول التي شهدت علاقاتهما تعمقاً ملحوظاً في مختلف المجالات خلال السنوات الأخيرة. وبينما تُعَدّ الصين أحد أبرز منافسي الولايات المتحدة في النظام الدولي وتسعى إلى تغيير الوضع القائم، تواصل السعودية التمركز ضمن المعسكر الغربي، مستفيدةً من استقرار النظام الدولي القائم. وتُظهِر الأدبيات النظرية المتعلقة بالتعاون والتحالفات الاستراتيجية محدودية قدرتها على تفسير هذا التوسع في العلاقات بين دولتين تختلفان في موقفيهما من النظام الدولي. ومن هنا، يسعى البحث الحالي إلى دراسة العوامل المؤثرة في العلاقات السعودية—الصينية، وتحليل طبيعة هذا التعاون خلال السنوات الأخيرة.

وانطلاقاً من الإطار المفاهيمي لـ"انتقال الدول من التحالف إلى الشراكة الاستراتيجية في العلاقات الدولية"، يهدف هذا المقال إلى الإجابة على السؤال الرئيس التالي: بأي إطار يمكن تفسير توسع العلاقات بين السعودية والصين؟ وقد تم اعتماد المنهج التفسيري التحليلي لتحقيق ذلك، من خلال دراسة قضايا ومجالات التعاون بين البلدين. وتنطلق الفرضية الرئيسية للبحث من أن السعودية والصين، نظراً لعدم قدرتهما على تجاهل المصالح السياسية والاقتصادية والتجارية الناجمة عن تعميق تعاونهما، ومع وعيهما بالتكاليف السياسية المرتبطة بتشكيل تحالف استراتيجي رسمي، قد تجاوزتا نموذج التحالف التقليدي، واتجهتا نحو تطوير "شراكة استراتيجية" مرنة، بحيث تعتبر كل منهما الأخرى شريكاً استراتيجياً في النظام الدولي المعاصر.

٢– الإطار المفاهيمي

التحالف الاستراتيجي والتطور النظري نحو الشراكة الاستراتيجية

يُعَدّ التعاون الدولي أحد المفاهيم الأساسية في ميدان العلاقات الدولية، حيث يشير إلى ظاهرة التقارب والتفاعل المنظم بين الدول المختلفة. ويتضمن التعاون الدولي مجموعة واسعة من الأشكال والأنماط، تختلف حسب طبيعة المصالح والقضايا المشتركة بين الدول. كما توضح موسوعة جامعة أكسفورد، فإن "التعاون الدولي يشير إلى عمليات تنسيق السياسات التي تقوم من خلالها الدول أو الوحدات السياسية الأخرى. مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات غير الحكومية. بتعديل سلوكها وفقاً للأولويات الفعلية أو المتصورة .(Oxford, n.d) "وعلى هذا الأساس، يتطلب التعاون الدولي درجة معينة من التنسيق المنهجي للسياسات بين الفاعلين الدوليين، بحيث يُمكن تعريفه بصورة عامة بأنه "مواءمة سلوك الدول مع التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى من خلال تنسيق السياسات Axelrod) " .(Keohane, 1985: 226 & مع ذلك، فإن التعاون الدولي لا يتخذ شكلاً واحداً، بل يتنوع إلى أنماط مختلفة،

تتراوح بين التعاون الاقتصادي، السياسي، الأمني، والتقني. ووفقاً لتحليل ستيفن والت وستيفن ديفيد، فإن "التعاون هو علاقة بين دولتين أو أكثر تقوم على أساس توقعات متبادلة ودرجة معينة من تنسيق السياسات في القضايا الأمنية، خاصةً في مواجهة ظروف مستقبلية محتملة" (Miller & Toritsyn, 2005: 333).

في أدبيات العلاقات الدولية، يُعَدّ "التحالف الاستراتيجي" أعلى درجات التعاون بين الدول، ويُستخدم هذا المفهوم على نطاق واسع من قبل الباحثين لدراسة أنماط التعاون رفيعة المستوى. ومع ذلك، فإن التحولات التي شهدها النظام الدولي في العصر الجديد تفرض ضرورة إعادة النظر في تعريف التعاون، لاسيما التحالفات الاستراتيجية، ضمن الإطار النظري للعلاقات الدولية. ففي القرن الحادي والعشرين، بات من الصعب تحليل أنماط التعاون والتقارب بين الدول عبر نظريات بناء التحالفات التقليدية، ذلك أن متطلبات العلاقات الدولية قد تغيرت مقارنة بالماضي، كما تبدلت أولويات تحقيق المصالح الوطنية. على سبيل المثال، أصبحت القضايا الجغرافية–الاقتصادية تتصدر أولويات التطورات الدولية، حيث أدى تصاعد الترابط والتنافس التجاري ضمن الاقتصاد السياسي العالمي إلى تغيير المعطيات الاقتصادية مقارنة بالفترات السابقة.

في السابق، كانت القضايا الاقتصادية والتجارية تُدرج ضمن ما يُسمى بـ"السياسات المنخفضة" للدولة، أي تلك السياسات التي تحتل مرتبة ثانوية مقارنة بالقضايا الأمنية والعسكرية. غير أن التحولات الأخيرة جعلت من الاقتصاد عنصراً محورياً ضمن "السياسات العليا"، حيث باتت المصالح الاقتصادية تحتل موقعاً مركزياً في صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية. وقد ساهم هذا التغيير في إعادة تعريف طبيعة التعاون الدولي، بحيث أصبح التعاون الاقتصادي المتعمق يُشكل أساساً رئيسياً للشراكات الاستراتيجية الحديثة، بدلاً من الارتكاز الحصري على التحالفات الأمنية والعسكرية كما كان سائداً في العقود الماضية.

ولهذا الغرض، يستخدم العديد من خبراء العلاقات الدولية مصطلح "الشراكة الاستراتيجية" للتمييز بينها وبين "التحالف الاستراتيجي". ويُعَدّ هذا التمييز بالغ الأهمية لفهم طبيعة عمل الشراكة الاستراتيجية بين الدول المختلفة. فبينما تتشابه الشراكات الاستراتيجية مع التحالفات التقليدية من حيث الطابع التعاوني وطبيعة المصالح المشتركة، إلا أن التحالفات تتميز بدرجة أعلى من الرسمية والارتباط العسكري، وتتضمن التزامات حاسمة بالدفاع المشترك (Tow, 2007). وفي المقابل، تتميز الشراكة الاستراتيجية بأنها أكثر مرونة وأقل إلزاماً من الناحية الأمنية والسياسية، حيث تركز على تعزيز التعاون في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، التكنولوجيا، الطاقة، والأمن غير التقليدي، دون أن تفرض التزامات صارمة في مجال الدفاع المشترك أو الاصطفاف العسكري. ولهذا، تعتبر الشراكة الاستراتيجية أداة فعالة لبناء علاقات دولية قوية دون الدخول في تحالفات رسمية قد تفرض قيوداً سياسية أو عسكرية على الأطراف المعنية.

تُعَدّ الشراكة الاستراتيجية سمة بارزة للنظام الدولي المتطور، وتمثل نموذجاً جديداً لتنظيم العلاقات الدولية. وبوجه عام، تجسد الشراكة الاستراتيجية شكلاً خاصاً من أشكال التعاون، يتسم بالاستمرارية والمرونة، ويهدف إلى تحقيق مصالح متبادلة طويلة الأجل. ومع التغير الذي طرأ على هيكل النظام الدولي منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، أصبحت الشراكة الاستراتيجية مفهوماً مركزياً لمواجهة التحديات النظامية والمحددة في العلاقات الدولية. وفي الواقع، تُعَدّ الشراكة الاستراتيجية نمطاً ناشئاً من أنماط التفاعل الدولي، وشكلاً جديداً من الروابط السياسية في السياسة الخارجية للدول. وتسعى القوى الكبرى والدول الصغيرة والمنظمات الدولية على حد سواء إلى تصميم أنواع مختلفة من الشراكات الاستراتيجية بهدف تحقيق أهداف سياستها الخارجية وتجنب التصنيف كجهات "غير شريكة" في النظام الدولي. وتكشف هذه الظاهرة عن أهميتها المتزايدة باعتبارها جانباً سياسياً ورمزياً من جوانب العلاقات الدولية الحديثة (Tyushka & Czechowska, 2019: 8-9).

ظهرت أمثلة عملية لمفهوم الشراكة الاستراتيجية لأول مرة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، مع توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا. ويُجمع معظم الباحثين الذين تناولوا جذور هذه الظاهرة على أن الاتفاق الذي تم بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الروسي بوريس يلتسين عام ١٩٩٤ قد أطلق مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية، اتسمت بالمساواة والمنفعة المتبادلة والاعتراف المتبادل، مما شكل نموذجاً جديداً للشراكة الاستراتيجية في العلاقات الدولية (Tyushka & Czechowska, 2019: 8). وتجسدت أهمية هذه الظاهرة أيضاً في الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة، إذ نصت الوثيقة الرباعية لمراجعة السياسات الدفاعية الصادرة عام ٢٠١٠ على تصنيف الشركاء الأمنيين الأمريكيين ليس فقط كـ"حلفاء رسميين"، بل أيضاً كـ"شركاء استراتيجيين" و"شركاء استراتيجيين مستقبليين"، مما يعكس اتساع مفهوم الشراكة الاستراتيجية ليشمل نطاقاً أوسع من العلاقات الأمنية والسياسية (U.S. Department of Defense, 2010).

انتشر هذا الشكل من التعاون على نطاق واسع بين جميع القوى العظمى في العالم وتسبب في إرباك الباحثين الدوليين الذين اعتمدوا في تحليلاتهم على نموذج التحالفات الذي عفا عليه الزمن في العلاقات الدولية. ودفعت هذه القضية الباحثين الدوليين إلى مناقشة إهمال تطوير نماذج مفاهيمية مناسبة لفهم وتفسير التعاون في شكل شراكة استراتيجية. كانت "فيديا نادكارني"[1] من أوائل الذين قاموا بتحليل عدد من التعاون الأمني بين روسيا والصين وروسيا والهند والصين والهند في هذا السياق. ويرى أنه مع "التغيرات الهيكلية والإقليمية والحضارية" التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ترك اللاعبون الدوليون نموذج التحالف واتجهوا بدلا من ذلك نحو الشراكة (Nadkarni,

1. Vidya Nadkarni

49 :2010). وفي الواقع، مع تغير بنية القوة العالمية وتشتت القوى في أوائل التسعينيات، وكذلك تأثير العوامل الحضارية والبنيوية على إنشاء التحالفات على المستوى الإقليمي، تم توفير أرضية الشراكة الاستراتيجية بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، كانت العولمة الاقتصادية والتهديدات الأمنية غيرالدولتية والأسلحة النووية ثلاثة عوامل معاصرة مهمة أخرى في قرار القوى العالمية الناشئة والقوى المتوسطة بالابتعاد عن التحالفات الرسمية (Nadkarni, 2010: 45). وبناء على ذلك، يعتقد "تي في بول"[1] أيضا أن هناك المزيد من الحوافز للشراكة الاستراتيجية – سواء بالنسبة للقوى الصغيرة أو للقوى الكبرى. وأيضًا "في القرن الحادي والعشرين، يبحث الممثلون عن أشكال جديدة للتعاون وحل المشكلات"(Paul, 2018: 53). وترى "إلين ليبسون"[2] أيضًا أن الدول "تبحث عن الشراكة أكثر من الوحدة" للتغلب على مشاكل القرن الحادي والعشرين. كما يذكر راجان مينون "نهاية التحالفات". وبحسب قوله، فإن التحالفات أصبحت بالية بسبب طبيعتها الجامدة والمحدودة والإقصائية، ونحن نشهد بداية عصر الشراكة. إن العديد من الوظائف التي كانت تؤديها التحالفات قد حلت محلها الآن شراكات استراتيجية، وأصبح النظام الدولي يتكيف مع أساليب الشراكات الاستراتيجية (Menon, 2007).

انتشر نمط التعاون عبر الشراكات الاستراتيجية على نطاق واسع بين جميع القوى الكبرى في النظام الدولي، مما أربك الباحثين الذين استمروا في اعتماد نموذج التحالفات التقليدي الذي أصبح أقل ملاءمة لفهم العلاقات الدولية المعاصرة. وقد دفعت هذه التحولات العديد من الباحثين الدوليين إلى مناقشة الحاجة إلى تطوير نماذج مفاهيمية جديدة قادرة على تفسير أنماط التعاون الحديثة، بعيداً عن قوالب التحالفات التقليدية. كانت فيديا نادكارني من أوائل الباحثين الذين قاموا بتحليل نماذج التعاون الأمني الناشئة بين روسيا والصين، وروسيا والهند، والصين والهند، في سياق التحولات الجيوسياسية. وترى نادكارني أنه مع "التغيرات الهيكلية والإقليمية والحضارية" التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، انتقل اللاعبون الدوليون تدريجياً من نموذج التحالفات نحو نمط الشراكات (Nadkarni, 2010: 49).

ويعكس هذا الانتقال إدراكاً متزايداً بأن تحولات بنية القوة العالمية وتشتت مراكز النفوذ، بالإضافة إلى أثر العوامل الثقافية والبنيوية الإقليمية، قد أضعفت من جدوى التحالفات التقليدية، ومهدت الطريق أمام بروز الشراكات الاستراتيجية بوصفها بديلاً أكثر مرونة. كما لعبت العولمة الاقتصادية، والتهديدات الأمنية غير التقليدية، وانتشار الأسلحة النووية، دوراً محورياً في دفع القوى العالمية الناشئة والقوى المتوسطة إلى الابتعاد عن التحالفات الرسمية، لصالح بناء شراكات مرنة تخدم مصالحها متعددة الأبعاد .(Nadkarni, 2010: 45) وبناءً على هذه التحولات، يعتقد

1. TV Paul
2. Ellen Laipson

تي. في. بول أن هناك دوافع متزايدة لاعتماد نموذج الشراكات الاستراتيجية، سواء بالنسبة للقوى الكبرى أو الصغرى، وأنه "في القرن الحادي والعشرين، تبحث الفواعل الدولية عن أشكال جديدة للتعاون وحل المشكلات (Paul, 2018: 53).

وفي الإطار ذاته، ترى إلين ليبسون أن الدول "تسعى إلى بناء شراكات أكثر من السعي وراء وحدات أو تكتلات جامدة"، في محاولة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين المعقدة. كما يؤكد راجان مينون في دراسته حول "نهاية التحالفات" أن التحالفات أصبحت أقل ملاءمة بسبب طبيعتها الجامدة والإقصائية، وأننا نشهد بداية "عصر الشراكات الاستراتيجية"، حيث حلّت هذه الأخيرة محل العديد من الأدوار التي كانت تؤديها التحالفات التقليدية، مما يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة العلاقات الدولية (Menon, 2007).

على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الشراكة الاستراتيجية والتحالفات في العلاقات الدولية، إلا أن هناك أيضاً أوجه تشابه بينهما. فالشراكات الاستراتيجية، كحال التحالفات، غالباً ما تكون مرتبطة بالقضايا الأمنية بشكل أو بآخر. ومن الصعب تصوّر شراكة استراتيجية لا تشمل على الأقل تنسيقاً أو تعاوناً في بعض القضايا الأمنية (Renard, 2016: 23). وهذا التنوع يجعل من الشراكة الاستراتيجية شكلاً أكثر شمولاً ومرونة من التعاون بين الدول. فعلى سبيل المثال، أقام الاتحاد الأوروبي شراكات استراتيجية بيئية مع دول كالبرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا، تُركّز أساساً على قضايا الاستدامة البيئية ومكافحة التغير المناخي، دون أن تتضمن التزامات أمنية مباشرة (Grevi & Renard, 2012).

علاوة على ذلك، تجمع الشراكات الاستراتيجية بين شكل التعاون وعملية التفاعل السياسي، في حين أن أهدافها ووظائفها قد تختلف تبعاً للسياق الجغرافي والسياسي. بالنسبة للقوى الصغيرة والمتوسطة، يُعدّ الحصول على صفة "الشريك الاستراتيجي" مع الفاعلين الدوليين الأقوى بمثابة وسيلة لتعزيز مكانتها الدولية وإبراز دورها في الشؤون العالمية. في هذا الإطار، لا تقتصر الشراكة على تحقيق مكاسب تعاون ثنائي موجّه نحو أهداف محددة، بل تتجاوز ذلك إلى بناء قنوات تواصل استراتيجية مستدامة تُمكن هذه الدول من تعزيز حضورها الدبلوماسي والاقتصادي على الساحة الدولية. ومن ناحية أخرى، تمثل الشراكات الاستراتيجية بالنسبة للقوى الإقليمية والعالمية وسيلة لتوسيع نطاق نفوذها في الشؤون الإقليمية والدولية على حد سواء. ولذلك، يمكن أن تتشكل شراكات استراتيجية بين "القوى الناشئة" و"القوى القائمة"، بما يعكس الطبيعة التعددية والمتغيرة للنظام الدولي (Kliman et al., 2014). وتجدر الإشارة إلى أن الشراكات الاستراتيجية لا تنشأ بالضرورة من علاقات ودية أو تحالفات تقليدية بين القوى الصديقة، ولا تهدف إلى تحويل القوى المتنافسة إلى حلفاء دائمين. بل تمثل الشراكات شكلاً مرناً من أشكال التعاون، يتيح تحقيق مصالح

مشتركة حتى في ظل المنافسة الاستراتيجية. وهكذا، أصبحت الشراكة الاستراتيجية أداة مبتكرة لإدارة العلاقات الدولية، بما يسمح بالتفاعل بين القوى الصديقة والمنافسة، وكذلك بين الأطراف التي لا تجمعها بالضرورة علاقات تحالف أو عداء.

فإن تُعَدّ الشراكة الاستراتيجية، على عكس التحالف الاستراتيجي التقليدي، إطاراً مناسباً لتفسير التعاون بين الدول المتنافسة، أو بين تلك الدول التي لا يتحدد نمط تعاونها بناءً على كونها أصدقاء أو خصوماً. فبفضل هذه المرونة، أصبحت الشراكات الاستراتيجية ضرورية لتسهيل التفاعل الاستراتيجي بين الدول في القرن الحادي والعشرين. وعليه، توفر الشراكات الاستراتيجية أداة مرنة ومتعددة الاستخدامات للسياسة الخارجية، تستفيد منها القوى الكبرى والقوى الناشئة على حد سواء، بالإضافة إلى الفاعلين غير الدولتيين الذين أصبح لهم دور متزايد في الساحة الدولية. وتُعَدّ هذه الشراكات إحدى المظاهر البارزة للتحول في طبيعة العلاقات الدولية في العصر الراهن، حيث تسعى الأطراف المختلفة إلى تحقيق التوازن بين التعاون والمنافسة ضمن إطار ديناميكي غير جامد.

٣–العلاقات الصينية السعودية ونوعها: شراكة أم تحالف؟

استناداً إلى ما تم عرضه في مناقشة التطور النظري لمفهوم الوحدة والمشاركة في العلاقات الدولية، سنتناول في هذا القسم العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. ويبدو أن تشكيل هذه العلاقة يتأثر بعوامل مهمة، في حين توجد أيضاً عقبات وتكاليف تعرقل مزيداً من توسع هذه العلاقات. لذلك، سنتناول في هذا القسم المكونات المؤثرة في العلاقات بين السعودية والصين، كما سندرس في الوقت نفسه العقبات والتكاليف التي تعترض سبيل توسيع التعاون بين هاتين الدولتين الآسيويتين. وأخيراً، من خلال تحليل النتائج، سنتطرق إلى تحديد نوعية العلاقة التي تجمع بينهما في إطار العلاقات الدولية

٣–١. العوامل المؤثرة في تكوين العلاقات بين السعودية والصين

سنناقش في هذا القسم العوامل والمكونات التي أسست لتعميق التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. ففي السنوات التي تلت عام ٢٠١٠، أصبح اقتصاد كل من السعودية والصين يعتمد بشكل متزايد على الآخر، مما أسهم في تعميق وتطوير التعاون بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويبدو أن لكل من السعودية والصين مصالح خاصة تدفعهما إلى تطوير علاقاتهما الثنائية. وفيما يلي، سنتناول أهم هذه المصالح والعوامل المؤثرة:

١–١–٣. الطاقة قوة دافعة للتعاون الاستراتيجي بين الصين والمملكة العربية السعودية

يُعَدّ المتغير الأهم الذي يجعل الصين والسعودية تعتبران بعضهما البعض لاعبَين أساسيين هو مسألة العرض والطلب على الطاقة. في الواقع، تُعَدّ المملكة العربية السعودية أكبر مورد للطاقة للصين بعد روسيه (Xu & Aizhu, January 2021) وتمثل هيمنة السعودية على سوق الطاقة العالمية وموقعها الريادي في منظمة أوبك عنصراً رئيسياً يجعلها شريكاً جذاباً للصين. وقد وفرت الرياض مصدراً مهماً للنفط والغاز لبكين، بما يتماشى مع أولويات الصين الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط(MacGillivray, 2018: 12) . كما أن معظم صادرات الطاقة من السعودية إلى الصين تتمثل في المنتجات النفطية والبتروكيماوية، حيث تشمل أكثر من ٩٠% منها الوقود المعدني والمواد الكيميائية العضوية والبلاستيكية (Chen & Han, 2019: 11) في الواقع، تُعدّ الطاقة جوهر التعاون السعودي–الصيني، وتشمل طيفاً واسعاً من القضايا المتعلقة بالنفط، بدءاً من واردات النفط، مروراً بالصناعات الأولية والنهائية، ووصولاً إلى عمليات تكرير الصناعات البتروكيماوية. وتدرك الصين أيضاً أهمية الهيمنة السعودية في أسواق الطاقة العالمية، وتسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية مع المملكة استجابةً لهذه المعطيات. كما تهتم الصين بتمويل مشروعات في السعودية تهدف إلى تطوير مصافيها للحصول على مزيد من إمدادات النفط الثقيل من منطقة الشرق الأوسط (Marshall, 2002: 28–30).

لذلك، من وجهة نظر بكين، يُعَدّ أمن الطاقة محوراً أساسياً في العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية (Wagner & Karasik, April 2010). وقد صرّح سونغ وي، السفير الصيني السابق لدى السعودية، بأن "التعاون بين المملكة العربية السعودية والصين يتجاوز مجرد تبادل السلع. عندما كنت سفيراً لدى المملكة العربية السعودية، اقترحت المملكة إقامة شراكة استراتيجية. وهذا يعني أن السعودية بحاجة إلى سوق مستقرة، والصين بحاجة أيضاً إلى إمدادات مستقرة". في الواقع، تُعَدّ المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين منذ عام ٢٠٠٢، ومن غير المرجح أن تتنازل عن هذا الموقع في المستقبل القريب (Wei, February 2009). ولهذا السبب، يُعَدّ أمن صادرات الطاقة من السعودية أمراً بالغ الأهمية للصين. كما أن السعودية تُعَدّ أكبر مصدر للطاقة إلى الصين بين دول الخليج الفارسي ومنطقة الشرق الأوسط (Xu & Aizhu, January 2021).

ومن ناحية أخرى، تُعَدّ الصين سوقاً رئيسية لصادرات النفط من دول الشرق الأوسط، وخاصةً من المملكة العربية السعودية. ومع انخفاض الطلب على النفط عقب الأزمة الاقتصادية العالمية في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩، ورغبة الدول الغربية المتزايدة في تنويع مصادر الطاقة لديها، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر الصين شريكاً تجارياً رئيسياً (Besada & Salam, 2017: 608). لذلك، تتمتع الصين بموقع متميز لإقامة شراكة قوية في مجال الطاقة مع

المملكة العربية السعودية، نظراً إلى المكانة البارزة التي تحتلها السعودية في صناعة النفط العالمية. تحتاج المملكة العربية السعودية إلى مستهلكين مستقرين، وتُعَدّ الصين لاعباً مرغوباً فيه في هذا المجال. كما تعتبر السعودية الصين شريكاً تجارياً رئيسياً لها، خاصةً في مجال تصدير النفط الخام الثقيل (Alterman & Garver, 2008: 57-58).

بالإضافة إلى ذلك، فإن نوع الطاقة التي تصدرها السعودية إلى الصين يلعب دوراً مهماً في طبيعة التعاون بين هاتين الدولتين. إذ تحتوي مصادر النفط الخام السعودي غالباً على جزيئات لزجة وحمضية وكبريتية. ويتميز هذا النوع من النفط الخام بعدد محدود من المشترين على المستوى الدولي. في الواقع، يُباع هذا النوع من النفط بسعر أرخص بنسبة تتراوح بين ١٥% إلى ٢٥% مقارنةً بالنفط الخام من الدرجة الأولى؛ إلا أنه أكثر صعوبة في التكرير، ولا تمتلك سوى قلة من المصافي القدرة على تحويله إلى منتجات قابلة للاستخدام مثل النفط أو البنزين. وحتى الولايات المتحدة ترفض منذ سنوات شراء هذا النوع من النفط الثقيل، نظراً لصعوبة تكريره والمخاوف البيئية المرتبطة به. ومع ذلك، توفر هذه الظروف للصين فرصة كبيرة للحصول على نفط أرخص. ونتيجة لذلك، سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير تعاون جديد مع الصين من خلال الاستثمار في بعض المصافي الصينية (Besada & Salam, 2017: 611-612). ومن ثم، تُعَدّ الصين من وجهة نظر السعودية شريكاً تجارياً مناسباً في مجال مبيعات الطاقة. وبعبارة أخرى، تحتاج كل من السعودية والصين إلى العرض والطلب على الطاقة، ويمكن القول إن أمن الطاقة لدى الطرفين يعتمد بدرجة كبيرة على إقامة علاقات اقتصادية وأمنية وسياسية واسعة النطاق بينهما.

تُعَدّ إيران واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم ومن أهم الفاعلين في سوق الطاقة في الشرق الأوسط. إلا أن البيئة الإقليمية المحيطة بإيران اتسمت بعدم الاستقرار نتيجة لعوامل متعددة، من بينها البرنامج النووي الإيراني والخلافات السياسية مع القوى الغربية، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة عليها منذ سنوات. هذه العوامل أدت إلى تراجع قدرة إيران على تصدير النفط بشكل منتظم وموثوق. من وجهة نظر الصين، التي تسعى إلى تأمين مصادر طاقة مستقرة ومنتظمة لدعم نموها الاقتصادي، فإن الاعتماد على موردين معرضين للتقلبات السياسية والأمنية مثل إيران يُعتبر مخاطرة استراتيجية. لذلك، ازدادت أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للصين كشريك موثوق ومستقر في مجال الطاقة، قادر على توفير إمدادات ثابتة بعيداً عن التأثيرات السلبية للصراعات الإقليمية.علاوة على ذلك، فإن سعي الصين لتعميق علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية مع السعودية يعكس إدراكاً استراتيجياً لضرورة تنويع مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها من شريك يحظى بدرجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي. وبالتالي، فإن وجود متغير إيران وما يرتبط به من تحديات أمنية واقتصادية يعزز من مكانة السعودية كشريك استراتيجي للطاقة بالنسبة للصين في البيئة الإقليمية والدولية الراهنة (ذاري، ٢٠٢٤: ٤٠٨).

لذلك، شهدت العلاقات بين الطرفين في مجال الطاقة ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وخلال زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الصين عام ٢٠١٩، تم توقيع عدة مذكرات تفاهم للاستثمار في مجالات المصب في صناعة النفط، بما في ذلك اتفاق بين شركة أرامكو السعودية وشركة "نورينكو" لإنشاء مصنع لمعالجة النفط بقيمة ١٠ مليارات دولار في مقاطعة لياونينغ (Xu & Aizhu, January 2021). ورغم أن النفط الخام يشكل حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة العربية السعودية، إلا أن أشكالاً أخرى من الطاقة الهيدروكربونية تساهم أيضاً بشكل مهم في هذه العلاقة الاقتصادية. وتشمل هذه الأنشطة بشكل رئيسي قطاعين أساسيين: قطاع صناعة البتروكيماويات، والقطاع المرتبط بالأعمال المتعلقة بالطاقة. ومن الطبيعي عند تقييم دور القطاعات غير المرتبطة بالطاقة في العلاقات الثنائية، أن يكون من الصعب تجاهل التأثير الكبير لقطاع الطاقة، نظراً لدوره في توفير السيولة اللازمة للاستثمار ونمو القيمة المضافة في القطاعات الأخرى. لذلك، يمكن اعتبار التعاون بين الجانبين في القطاعات غير المرتبطة بالطاقة نتيجة ثانوية لتركيزهما الأساسي على قطاع الطاقة، وهو ما يعزز ويكمل قاعدة العلاقات الثنائية بينهما (Al-Sudairi, 2012: 15).

٢-١-٣. اهتمام أمريكا بالشرق و تعزيز الوجود الصيني في منطقة الخليج الفارسي

تغيرت أجواء منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث عام ٢٠١١. ففي ظل تغيّر معادلات القوى وتوازناتها في المنطقة والعالم، شهد الشرق الأوسط تزايداً في تواجد ونشاط عدة قوى، مثل روسيا والصين (Swaine et al., 2016: 47-48). ونظراً لموقعها الاستراتيجي في المعادلات الدولية، ظلت منطقة الشرق الأوسط تحظى بمكانة بارزة في الوثائق الاستراتيجية الأمريكية. خلال الحرب الباردة، بنت الولايات المتحدة استراتيجيتها في الشرق الأوسط على أساس الحفاظ على توازن قوى مناسب، مع التركيز على دعم الفاعلين الإقليميين وضمان الدور الحمائي للولايات المتحدة. أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد طُرحت لأول مرة استراتيجية الهيمنة الليبرالية الأمريكية؛ إلا أن فشل هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها المحددة دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم سياساتها في ضوء المصالح والتهديدات الدولية. فبدلاً من التركيز على منطقة واحدة أو تهديد واحد، اعتمدت واشنطن استراتيجية أمن التوازن الخارجي، ساعيةً إلى خلق توازن بين مختلف المناطق الاستراتيجية، ومنها الشرق الأوسط.وفقاً لذلك، وفي إطار إعادة موازنة الأولويات الاستراتيجية، اتجهت الولايات المتحدة نحو التركيز على شرق آسيا وتقليص وجودها العسكري المباشر في الشرق الأوسط، مع إدارة شؤون المنطقة عبر موازنة القوى الإقليمية (عباسي وطاهري، ١٣٩٨هـ.ش: ١).

ومن ناحية أخرى، أجبر الدور المهم للطاقة في الشرق الأوسط القوى الكبرى، مثل الصين، على الانخراط بشكل

أوسع في هذه المنطقة والعمل على تحقيق التوازن. ومنذ أوائل عام ٢٠١٠، أظهرت الصين اهتماماً استراتيجياً متزايداً بحماية علاقاتها الاقتصادية طويلة الأمد مع دول الخليج العربي، سعياً للوصول إلى موارد النفط بأسعار معقولة (Olimat, 2016: 167). بناءً على ذلك، ونظراً للتغيرات السريعة في ميزان القوى العالمية، وتنامي وجود القوى الكبرى في الساحة الإقليمية للشرق الأوسط، أصبح نهج "التطلع إلى الشرق" مدرجاً ضمن أجندة العديد من دول المنطقة. ولهذا السبب، يرى العديد من المحللين أن اعتماد دول الخليج الفارسي على الدول الغربية يشهد تراجعاً تدريجياً (Dessì & Colombo, 2020: 142). ومع ذلك، لا يعني هذا التحول بالضرورة تخلي السعودية عن تحالفها مع الغرب، إذ تبقى المملكة أحد أهم الشركاء الأمنيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إلا أن عدم وضوح طبيعة العلاقات السعودية الأمريكية في الآونة الأخيرة شكّل محفزاً إضافياً أمام السعودية لتعزيز علاقاتها الأمنية مع الصين. ففي الواقع، رغم استمرار قوة العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، إلا أن قوتها قد تراجعت نسبياً مقارنة بالماضي، ويعود هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض مصالح ونفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (Meick, 2014: 7). وفيما يتعلق بأمن الطاقة، شهدت صادرات النفط الخام من السعودية إلى الولايات المتحدة انخفاضاً مطرداً، حتى وصلت إلى الصفر في يناير ٢٠٢١، مما يعكس الاتجاه التنازلي لاعتماد الولايات المتحدة على السعودية في مجال الطاقة (الشرق، ٢٠٢١).

وهذه القضية مهمة من منظور أن التبعية الأمنية بين السعودية والولايات المتحدة في المنطقة كانت ترتكز على التدفق الحر لأموال النفط، مما جعل الدولتين تعتمدان على بعضهما البعض. في الواقع، بعد الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في منتصف الأربعينيات، أصبحت سياسة "النفط مقابل الأمن" محوراً رئيسياً في العلاقات السعودية الأمريكية (Bahgat, 2004: 51). وقد أكّد الموقع الحيوي لأمن الطاقة في الخليج العربي في مبدأ كارتر أواخر السبعينيات، إضافةً إلى نشر قوات القيادة المركزية الأمريكية في الخليج، أهمية قضية الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة (Snyder, 2019: 116). غير أن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، إلى جانب تقليص اعتماد أمريكا على النفط السعودي وزيادة اهتمامها بالمنافسة مع الصين، أدت إلى توترات بين السعودية والولايات المتحدة. فقد رأينا، خاصة في الأحداث الأخيرة بالمنطقة، أن إدارة بايدن قامت، خلافاً لتوقعات السعودية، برفع جماعة أنصار الله في اليمن من قائمة المنظمات الإرهابية، إضافةً إلى سحب أنظمة صواريخ باتريوت المضادة للطائرات، التي كانت مخصصة لحماية المنشآت السعودية من الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيار (عميرة، ٢٠٢٢).

٣-١-٣. ربط الخطط الاقتصادية والمصالح المشتركة للطرفين

ومع نمو اقتصادها، تتحرك الصين بسرعة نحو اقتصاد صناعي متكامل. وفي الوقت نفسه، تكتسب الخطط المبتكرة التي وضعتها الصين لتسهيل التجارة مع دول العالم أهمية كبيرة في سياستها الخارجية. ومن بين أبرز هذه الخطط مبادرة "الحزام والطريق"، التي أُطلقت عام ٢٠١٣ بهدف تعزيز سوق إقليمية متكاملة والاستفادة بشكل أكبر من الموارد الاقتصادية. ويرى المراقبون أن هذه المبادرة تمتلك القدرة على توسيع آفاق التعاون الدولي بشكل كبير (Chen & Han, 2019: 6). وتسعى الصين من خلال هذه الخطة إلى إحياء طريق الحرير القديم، حيث كانت القوافل التجارية تنقل الحرير والمنتجات الأخرى من الصين إلى آسيا الوسطى وإيران والعراق وأوروبا. وتهدف المبادرة إلى تأسيس شبكة تجارة برية وبحرية متكاملة. ومن المحتمل أن يؤدي إحياء هذا الطريق إلى تحقيق تطورات مهمة للصين في مجالات تنويع مصادر الطاقة المطلوبة، وزيادة نمو الصادرات والمنتجات الصناعية، فضلاً عن تقليل هيمنة الولايات المتحدة على الممرات المائية الحيوية، خاصة "مضيق ملقا" في المحيط الهادئ (الموالي والحيالي، ٢٠٢١: ١٦). وفي الوقت نفسه، تحتل علاقات الصين مع الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية، مكانة بالغة الأهمية. ويعود تاريخ العلاقات العربية الصينية إلى عصور قديمة، تعود إلى بدايات الحضارة الإسلامية والصين القديمة. ففي العصور القديمة، كان طريق الحرير يُعَدّ ممراً استراتيجياً مهماً يربط العرب بالصين القديمة، أما اليوم، فترتبط هذه الشعوب بخطة الصين الجديدة والمبتكرة التي تربطهم بالصين الحديثة (الماضي، ٢٠١٨: ١٠٥).

ومن وجهة نظر الصين، تُعَدّ المملكة العربية السعودية دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط. وتتمتع السعودية، من منظور صيني، بثلاث سمات فريدة تجعلها داعماً مهماً لمبادرة "الحزام والطريق:" أولاً، موقعها الجيوستراتيجي؛ ثانياً، دورها كقوة عظمى في مجال الطاقة؛ وثالثاً، مكانتها البارزة في العالم الإسلامي. ومن الناحية الجغرافية، توفر المملكة موقعاً استراتيجياً لطموحات مبادرة "الحزام والطريق" في مجالي الاتصالات البحرية والبرية. إذ تُعَدّ السعودية دولة شاسعة تحتل حوالي ٨٠% من مساحة شبه الجزيرة العربية، وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى سواحل كل من الخليج الفارسي والبحر الأحمر (العامري، ٢٠٢٤). أما في مجال الطاقة، فتُعَدّ المملكة أحد أهم موردي الطاقة الرئيسيين للصين. وفي إطار مبادرة "الحزام والطريق"، تعمل الصين مع باكستان على تطوير "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني"، الذي يلعب فيه ميناء "جوادار" دوراً حيوياً. وتُظهِر التحليلات أن هذا الممر سيفتح مساراً جديداً لنقل النفط والغاز عبر الدول الغنية بالطاقة في الخليج العربي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يصبح ميناء جوادار مركز عبور رئيسي لتجارة الطاقة بين الصين والسعودية، مما سيساعد الصين على تقليل اعتمادها على ممر مضيق ملقا ومواجهة الضغوط الاستراتيجية من الولايات المتحدة (Juan et al., 2018: 372).

وفي الوقت نفسه، تُعَدّ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ عنصراً بالغ الأهمية في تعزيز التعاون مع الصين. وتعمل المملكة على تنفيذ هذه الرؤية من خلال تنويع اقتصادها وتوسيع مجالات الاستثمار والشراكات مع شركاء أجانب. وترتبط هذه الرؤية بشكل خاص بمبادرة "الحزام والطريق" الصينية، حيث توجد علاقة طبيعية وتكاملية بين الخطتين. من خلال تعزيز المشاريع المتعلقة بمبادرة "الحزام والطريق"، ستتوفر الظروف المناسبة لتنمية العلاقات الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط، وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين. وقد أشار إلى هذه النقطة محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، خلال زيارته إلى بكين قائلاً: "إن مبادرة طريق الحرير والتوجه الاستراتيجي للصين يتوافقان تماماً مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" (Blanchard, March 2017). وفي الواقع، تُعَدّ رؤية السعودية ٢٠٣٠ أحدث محاولة من الرياض لإنشاء اقتصاد أكثر تنوعاً، بعيداً عن نموذج الاقتصاد القائم على منتج واحد. ولتحقيق هذه الخطة، تحتاج المملكة إلى استثمارات في قطاعات متنوعة مثل التعدين، والمعادن، والبتروكيماويات، والإنتاج الصناعي، والسياحة، والرعاية الصحية، والتمويل، والبناء. وتتمثل النتيجة المتوقعة لهذه الخطة في خلق ستة ملايين فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية (McKinsey, 2015: 8–10). والنقطة الجوهرية هنا هي أن تحقيق هذا الهدف الطموح يتطلب استثمارات أجنبية مباشرة واسعة النطاق، بالإضافة إلى شراكات استثمارية مع الشركات العالمية. وفي هذا السياق، تتوافق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشكل ملحوظ مع مبادرة الصين "الحزام والطريق". وقد كانت الصين نشطة بشكل خاص في التعاون مع السعودية ضمن القطاعات الرقمية لرؤية ٢٠٣٠؛ إذ وقّعت شركة "هواوي" مذكرات تفاهم مع عدد من الوزارات السعودية لتعزيز قدراتها في مجالات الرقمنة الذكية، مثل تطوير المدن الذكية، والحرم الجامعي الذكي، والتعليم الذكي، والشبكات الذكية، والأمن الذكي، والطرق الذكية (Fulton, 2020a: 9).

بالإضافة إلى ذلك، تُعَدّ الشراكة بين الصين والمملكة العربية السعودية جزءاً من انخراط أوسع للسعودية في التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية الجديدة. في هذا السياق، اكتسبت علاقات السعودية مع الصين زخماً إضافياً مع انضمام المملكة إلى مجموعة "بريكس" في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعزز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين، ويفتح آفاقاً جديدة للتكامل ضمن الاقتصاد العالمي الناشئ بعيداً عن هيمنة الغرب التقليدي (بنى‌هيم، ٢٠٢٣). كما أن المملكة العربية السعودية أصبحت شريكاً مهماً في "منظمة شنغهاي للتعاون"، حيث يمنحها هذا الإطار فرصاً إضافية لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع الصين والدول الأعضاء الأخرى. وتُعتبر هذه المنصات المتعددة الأطراف جزءاً من استراتيجية أوسع لكل من السعودية والصين لتنويع شراكاتهما الدولية وتوسيع نفوذهما الإقليمي والعالمي.

٢–٣. معوقات تطوير العلاقات بين الصين والسعودية

تم في القسم السابق استعراض مجالات التعاون بين السعودية والصين. ولذلك، يبدو أن وجود مصالح سياسية واقتصادية كبيرة يمكن أن يشجع الدولتين على إقامة علاقات استراتيجية مع بعضهما البعض. مع ذلك، يواجه مسار التعاون بين هاتين الدولتين عقبات تشكل بيئة من عدم التفاهم حول إنشاء تحالف قد يُعتبر مكلفاً من وجهة نظرهما. وفي هذا القسم، سيتم دراسة بعض هذه المعوقات، وفي النهاية، وبناءً على التحليل المقارن بين دوافع التعاون والمعوقات القائمة في العلاقات الصينية السعودية، سنحدد طبيعة التعاون بينهما.

١–٢–٣. تغيير مفهوم التحالف في سياسة الصين الخارجية: التحول من مفهوم التحالف إلى الشراكة الاستراتيجية

في الوقت الراهن، لم تعد العديد من الدول تستخدم مفهوم التحالف الاستراتيجي في سياستها الخارجية بسبب العواقب والتكاليف المحتملة التي قد تترتب على إنشاء مثل هذا التحالف. ولا تُعَدّ السياسة الخارجية للصين استثناءً من هذه القاعدة، إذ تستخدم الصين مفهوم "الشراكة الاستراتيجية" في إقامة علاقاتها الاستراتيجية مع العديد من الدول. ويُظهِر هذا التوجه أن الصين تسعى، من خلال إقامة شراكات استراتيجية، إلى تحقيق أقصى استفادة من علاقاتها مع الدول المستهدفة، مع التأكيد في الوقت ذاته على أن هذه الدول لا ينبغي أن تنظر إلى الصين كحليف استراتيجي تقليدي في النظام العالمي الجديد. ومع ذلك، فإن الصين ليست الدولة الوحيدة التي انتقلت من مفهوم "الوحدة" إلى مفهوم "الشراكة" في سياستها الخارجية؛ إلا أن ما يجعل النهج الصيني فريداً هو أن الصين وضعت شبكات الشراكة في قلب استراتيجيتها الدبلوماسية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، كانت الصين قد أقامت شراكات مع ٧٨ دولة وخمس منظمات إقليمية (الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والآسيان، والاتحاد الأوروبي)، وهو ما يمثل نحو ٤٥% من أصل ١٧٤ دولة تربطها علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين (Quan, 2019: 68).

وفي عام ١٩٨٢، تخلّت الصين عن استراتيجية "الخط المشترك"، وأعلنت رسمياً سياسة "عدم التحالف" خلال المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني. وفي افتتاح المؤتمر، أشار دنغ شياو بينغ بشكل خاص إلى أن "الحفاظ على القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة كان دائماً وسيظل عنصراً رئيسياً في السياسة الخارجية للصين"، معتبراً أن عدم الانحياز إلى أي قوة عظمى هو مفتاح هذا الاستقلال. وقد تم التأكيد على سياسة "عدم التحالف" مجدداً في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧، خلال المؤتمرين الرابع عشر والخامس عشر للحزب (Information Office of the State Council, 2011). ومنذ أوائل التسعينيات، أصبحت هذه الاستراتيجية جزءاً أساسياً من أجندة السياسة الخارجية الصينية. كما برز مفهوم "الشراكة" في الدبلوماسية الصينية بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث أقامت الصين أول شراكة استراتيجية لها مع البرازيل عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين، أصبح إنشاء الشراكات الاستراتيجية أحد أهم محاور السياسة

الخارجية لهذه القوة الآسيوية (Zhongping & Jing, 2014: 7). وفي عام ١٩٩٦، أقامت الصين أيضاً شراكة استراتيجية منسقة مع روسيا لأول مرة، وتمت ترقية هذه العلاقة في عام ٢٠١١ إلى شراكة تنسيق استراتيجية شاملة، مما عكس تعميق مستوى التعاون بين البلدين. كما أنشأت الصين شراكة فريدة في مجال تغير المناخ مع باكستان عام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، أقامت الهند والصين شراكة تعاون استراتيجية في عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠١٤، أصدرتا بياناً مشتركاً أعلنتا فيه عن تعزيز العلاقات الثنائية نحو شراكة تنموية أوثق (Shambaugh, 2014).

ونتيجة لذلك، أقامت الصين شراكات استراتيجية مع بعض الدول التي كانت تعتبر منافسة لها، بل وبعضها كان يُعدّ من الخصوم أو الأعداء. ولتحقيق هذه الغاية، أعلنت بكين في بيان بعنوان "التنمية السلمية للصين"، الذي نُشر عام ٢٠١١، أن "الصين لن تشكل تحالفاً مع أي دولة أو مجموعة دول، ولن تعتمد النظام الاجتماعي أو الأيديولوجيا معياراً لتحديد نوع علاقاتها مع الآخرين" (Information Office of the State Council, 2011).

وبعد أن تولى شي جين بينغ قيادة الصين في عام ٢٠١٢، استمرت سياسة عدم الالتزام التي تنتهجها البلاد. وخلال مؤتمر عُقد عام ٢٠١٤، دعا شي جين بينغ بشكل صريح إلى إنشاء "شبكة شراكة عالمية"، وهي السياسة التي أصبحت تُعرف اليوم باسم "تقاسم عدم الانحياز". وبحسب وزير الخارجية الصيني وانغ يي، فإن "إقامة الشراكات تُعد إحدى السمات المميزة للدبلوماسية الصينية. وبعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من مواجهة بين الكتل، استفدنا في الوقت المناسب من دروس وتجارب التاريخ، وتمكنا من ابتكار نهج جديد يقوم على البحث عن شركاء بدلاً من الحلفاء" (Wang Y., 2014: 8). ونتيجة لذلك، يبدو أن الصين تجاوزت مفهوم التحالفات التقليدية الطويلة الأمد والمكلفة في سياستها الخارجية، واعتمدت بدلاً منه مفهوم الشراكة الاستراتيجية كأحد مبادئ سياستها الدبلوماسية. وتشير التقييمات إلى أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية أدت إلى هذا التحول في السياسة الخارجية للصين: أولاً، في مواجهة الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تسعى الصين إلى الاعتماد على شركائها لمواجهة الضغوط الأمريكية. وبدلاً من تحدي التفوق الأمريكي مباشرةً، تستخدم الصين هذه الشراكات كآلية دفاعية للحد من تلك الضغوط. ثانياً، تركز الصين بشكل كبير على تعزيز التعاون مع الدول المجاورة لها عبر الشراكات الاستراتيجية، مما يعكس أن الحفاظ على بيئة مستقرة حول حدودها يمثل أولوية قصوى لدى بكين. ثالثاً، تسعى الصين إلى الشراكة مع الدول القادرة على دعم جهودها في مجال التحديث، بما يتماشى مع هدفها الطويل الأمد المتمثل في التحول إلى دولة حديثة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين (Quan, 2019: 79).

٢–٢–٣. النظام المتعدد الأقطاب للنظام الدولي وشراكة السعودية وتحالفها مع منافسي الصين

يعتقد العديد من المحللين الدوليين أن النظام الدولي ينتقل من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب. فسيادة الولايات المتحدة غير المتنازع عليها في العالم آخذة في الانحسار، بينما تشهد العديد من الدول نمواً وتحسناً في مكانتها داخل النظام الدولي (دهقاني فيروزآبادي، ١٣٩٤هـ.ش: ١٤٤). وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أنه رغم أن الصين تسير بسرعة على طريق تقويض نظام الهيمنة الأمريكية، إلا أنه من غير المرجح أن تتمكن من تقديم نظام هيمنة بديل للعالم. وفي الواقع، من المتوقع أن يشهد النظام الدولي المستقبلي نمواً متزايداً للعديد من الدول الناشئة، مما سيؤدي إلى تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب ومعقد. وبناءً على ذلك، فإن ظهور دور فاعل للدول الإقليمية والدولية، مثل أوروبا والهند والصين وروسيا ودول جنوب شرق آسيا وحتى دول أمريكا اللاتينية، سيكون أمراً حتمياً في النظام الدولي الجديد (Kegley & Blanton, 2011: 93-95).

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يلعب المحور الاقتصادي والتجاري دوراً أكثر بروزاً في النظام الدولي الجديد، مما يجعل العلاقات الاقتصادية بين الدول أكثر أهمية. وفي هذا الإطار، ستظل المملكة العربية السعودية — باعتبارها واحدة من أهم منتجي الطاقة في العالم — دولة محورية في الاقتصاد السياسي الدولي. إذ تشير التوقعات بشأن مستقبل الطاقة الهيدروكربونية إلى أن هذا النوع من الطاقة سيظل المصدر المركزي للطاقة في العالم، على الأقل حتى عام ٢٠٥٠ (OPEC, 2021: 58-70). وبما أن العديد من الدول الساعية إلى تحسين مكانتها في النظام الدولي ستظل بحاجة إلى مصادر الطاقة الهيدروكربونية، فإن الطلب العالمي على الطاقة السعودية سيبقى مرتفعاً. وحتى مع التحول التدريجي من النفط إلى الطاقة الغازية، ستبقى المملكة العربية السعودية من أهم منتجي الغاز في العالم. لذلك، ستكون الصين — باعتبارها إحدى القوى الكبرى في العالم — من بين الدول التي ستتبع نهجاً استراتيجياً خاصاً تجاه المملكة العربية السعودية.

ومن ناحية أخرى، حددت المملكة العربية السعودية تقليدياً مصالحها الاستراتيجية في إطار علاقاتها مع الغرب؛ ولذلك، قد تُشكّل هذه المسألة تحدياً كبيراً أمام تطوير التعاون الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والصين. وعلى الرغم من أن التعاون الأمريكي السعودي في مجال الطاقة قد تراجع إلى أدنى مستوياته خلال العقود الماضية، إلا أنه لا ينبغي إغفال حقيقة أن المملكة العربية السعودية لا تزال تُعَد ثقلاً إقليمياً مهماً في نظر الغرب. ومع الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في منتصف الأربعينيات، تأسست السياسة الأمريكية على مبدأ يقضي بأن توفر الولايات المتحدة الأمن للمملكة مقابل ضمان تدفق النفط (Bahgat, 2004: 51). كما أن استراتيجية أمن الطاقة في الخليج العربي، التي تم تعزيزها عبر مبدأ كارتر في أواخر السبعينيات

ونشر قوات القيادة المركزية الأمريكية في الخليج، أكدت أهمية الطاقة في هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة وأهمية أمن الدول الموردة لها (Snyder, 2019: 116).

منذ أن سيطرت المملكة العربية السعودية بشكل كامل على أسهم شركة أرامكو في عام ١٩٨٠، أصبحت استقرار الأسعار وإنتاج النفط بكميات تحقق مصالح المنتجين والمستهلكين من الإحداثيات الرئيسية للسياسة النفطية السعودية. وبالإضافة إلى تعويض النقص في إمدادات النفط خلال الأزمات، خاصة خلال حروب الخليج الثلاث، قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ هذه السياسة النفطية بالتنسيق أو بالتشاور مع الولايات المتحدة. ورغم الخلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان في السعودية، يبدو أن المملكة لا تزال تُعتبر "حليفاً استراتيجياً" ضمن عقيدة السياسة الخارجية الأمريكية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من تراجع اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي، وكذلك تطورات مثل مقتل جمال خاشقجي، إلا أنه يبدو من غير المرجح أن تخرج العلاقات الأمريكية السعودية عن إطار التحالف الاستراتيجي؛ نظراً للمكانة التقليدية المهمة التي تحتلها المملكة في السياسة الخارجية الأمريكية. والنقطة الجوهرية الأخرى هي أن الولايات المتحدة، رغم تركيزها الاستراتيجي المتزايد على شرق آسيا وخفض وجودها في الشرق الأوسط، لا تزال تلعب دوراً محورياً في أمن الطاقة العالمي. ومن هذا المنطلق، تحتاج إلى تعاون حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة للحفاظ على هذا الدور. وبالتالي، تبقى المملكة العربية السعودية — باعتبارها واحدة من أهم منتجي الطاقة في العالم — لاعباً أساسياً في توازن أمن الطاقة العالمي، ولهذا السبب توليها الولايات المتحدة موقعاً استراتيجياً بارزاً.

٣-٢-٣. شراكة الصين الاستراتيجية مع المنافسين السعوديين

ويمكن للشراكة الاستراتيجية التي تجمع الصين مع بعض منافسي المملكة العربية السعودية أن تطرح تحديات أمام تشكيل تحالف بين الصين والسعودية. وتُعَدّ إيران من أبرز منافسي السعودية، والتي تربطها علاقات استراتيجية قوية مع الصين. وفي مجال الطاقة، تُعتبر إيران أحد موردي النفط الخام الرئيسيين لمصافي التكرير الصينية. وفي ظل العقوبات الغربية الشديدة المفروضة على طهران، قامت بكين باستيراد كميات كبيرة من النفط الإيراني. وفي الواقع، بعد العقوبات التي فُرضت على إيران منذ عام ٢٠١٧، أصبحت الصين الوجهة الرئيسية والحصرية لصادرات النفط الخام الإيرانية، خاصةً أن إيران تبيع نفطها بأسعار أقل مقارنةً بمنافسيها مثل روسيا والسعودية بسبب ظروف العقوبات (Faucon, 2022).

ومن ناحية أخرى، لا يقتصر التعاون بين الصين وإيران على مجال الطاقة فحسب، بل يشمل أيضاً عدة عناصر

أخرى، بما في ذلك الجوانب الجيوسياسية. تلعب الجغرافيا السياسية لإيران دوراً محورياً في الخطط الطموحة للصين للمستقبل. فعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تتمتع بميزة نسبية على إيران في مجال تصدير الطاقة إلى السوق الصينية بسبب حجم إنتاجها العالي، إلا أن إيران تتمتع بوضع جغرافي أكثر تميزاً فيما يتعلق بالتعاون الجغرافي مع الصين. فالعلاقات الجغرافية بين إيران والصين لها جذور تاريخية عميقة، ولا تزال تحتفظ بأهميتها حتى اليوم. ومن أبرز المسارات الجغرافية المؤثرة حالياً طريق الحرير، الذي تخطط الصين لإحيائه من خلال مشروعها الجديد "مبادرة الحزام والطريق". ويُعَدّ أحد الفروع الحيوية لهذا الممر هو الطريق الذي يبدأ من الصين، ويمر عبر دول آسيا الوسطى، ويصل إلى إيران، ثم يمتد عبر مسارات مختلفة حتى ينتهي في الغرب وأوروبا (Osiewicz, 2018: 223). وفي الواقع، تُشكل المنطقة الوسطى من الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران، جزءاً رئيسياً من هذا المشروع الصيني الطموح. وقد أشار أندرو سكوبل بحق إلى أن "هذه المنطقة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للصين من أي وقت مضى. ويبدو أن بكين تعتبر الآن مركز الشرق الأوسط وإيران محورا هامشيا ومنطقة هشة" (Scobell, 2018: 9).

ومن ناحية أخرى، لا يقتصر التعاون بين الصين وإيران على مجال الطاقة فحسب، بل يشمل أيضاً عدة عناصر أخرى، بما في ذلك الجوانب الجيوسياسية. تلعب الجغرافيا السياسية لإيران دوراً محورياً في الخطط الطموحة للصين للمستقبل. فعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تتمتع بميزة نسبية على إيران في مجال تصدير الطاقة إلى السوق الصينية بسبب حجم إنتاجها العالي، إلا أن إيران تتمتع بوضع جغرافي أكثر تميزاً فيما يتعلق بالتعاون الجغرافي مع الصين. فالعلاقات الجغرافية بين إيران والصين لها جذور تاريخية عميقة، ولا تزال تحتفظ بأهميتها حتى اليوم. ومن أبرز المسارات الجغرافية المؤثرة حالياً طريق الحرير، الذي تخطط الصين لإحيائه من خلال مشروعها الجديد "مبادرة الحزام والطريق". ويُعَدّ أحد الفروع الحيوية لهذا الممر هو الطريق الذي يبدأ من الصين، ويمر عبر دول آسيا الوسطى، ويصل إلى إيران، ثم يمتد عبر مسارات مختلفة حتى ينتهي في الغرب وأوروبا (Osiewicz, 2018: 223). وفي الواقع، تُشكل المنطقة الوسطى من الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران، جزءاً رئيسياً من هذا المشروع الصيني الطموح. وقد أشار أندرو سكوبل بحق إلى أن "هذه المنطقة أصبحت أكثر أهمية بالنسبة للصين من أي وقت مضى. ويبدو أن بكين تعتبر الآن مركز الشرق الأوسط وإيران محورا هامشيا ومنطقة هشة" (Scobell, 2018: 9).

كما تُعَدّ الدول العربية في الخليج الفارسي من بين الأطراف التي يمكن أن تؤثر على العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية. وفي الواقع، توسعت علاقات الصين الاستراتيجية مع دول مثل قطر خلال السنوات التي تلت عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تصبح قطر أحد أهم موردي الطاقة للصين في المستقبل. كما يمكن أن تُشكّل قطر نقطة محورية للتعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠ ومبادرة "الحزام والطريق"، بهدف

صياغة استراتيجية تنموية مشتركة مع الصين؛ إذ إن رؤية قطر ٢٠٣٠ تتقاطع اقتصادياً مع مفهوم التنمية الذي تطرحه مبادرة "الحزام والطريق" (Chaziza, 2020: 82). وتُظهر الأدلة أن حجم الاستثمارات القطرية في الصين أعلى منه في السعودية، حيث تقوم الشركات القطرية، تحت إشراف "جهاز قطر للاستثمار" — الذي يُعد من أكبر صناديق الاستثمار السيادية في العالم بحجم استثمارات يقارب ١٥ مليار دولار سنوياً — بالاستثمار وممارسة الأعمال التجارية في الصين (Said & Chao, 2018). لذلك، قد تتمكن قطر، التي تُعتبر منافساً قوياً للمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج الفارسي، من إقامة علاقات استراتيجية موثوقة مع الصين، مما يمنح الجانب الصيني مساحة أكبر للمناورة الاستراتيجية تجاه السعودية.

٤. تحليل النتائج والاستنتاجات

تناولنا في هذا المقال أن المملكة العربية السعودية والصين تعملان على توسيع تعاونهما في مختلف المجالات السياسية والأمنية والتجارية وقطاع الطاقة. وقد تم بحث المصالح والعوامل المحددة التي يمكن أن تؤثر على التعاون الاستراتيجي بين الصين والمملكة العربية السعودية. ويرى الباحثون أن لدى الدولتين مصالح مشتركة تدفعهما إلى تعزيز تعاونهما الاستراتيجي، حيث تسعى الصين، كقوة ناشئة في المجالين السياسي والاقتصادي، إلى توثيق علاقاتها مع السعودية. ومن ناحية أخرى، تسعى المملكة العربية السعودية — التي تهدف إلى تنويع أسواقها للطاقة — إلى تعزيز تعاونها مع الصين كأحد الشركاء الاقتصاديين البارزين. وبناءً عليه، فإن نهج الدولتين في توسيع تعاونهما يرتكز على المصالح الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية المشتركة، مع قناعة راسخة لدى كل طرف بأن تحقيق هذه المصالح يتطلب تعزيز التعاون مع الطرف الآخر.

من غير المرجح أن يؤدي التعاون الاستراتيجي بين هاتين الدولتين إلى تحالف استراتيجي؛ إذ إن التحالف الاستراتيجي يتطلب علاقات أمنية واقتصادية وسياسية عميقة بين الدول، وفقاً للأدبيات النظرية لبناء التحالفات في العلاقات الدولية، التي تشترط أيضاً توافقاً في تحديد مصادر التهديد أو القوة المحتملة بين الحلفاء. وفي الواقع، رغم العلاقات الاستراتيجية القائمة بين المملكة العربية السعودية والصين، إلا أن الدولتين تختلفان في تصوراتهما للتهديدات وللقوى الصديقة أو المنافسة. فبينما تعتبر السعودية إيران تهديداً مباشراً، تنظر إليها الصين كشريك استراتيجي. ومن ناحية أخرى، تعتبر الصين الولايات المتحدة تهديداً خطيراً لمصالحها، بينما ترتبط السعودية بعلاقات استراتيجية قوية مع واشنطن. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من بعض الخلافات مع الولايات المتحدة، لا تزال السعودية تعتبرها حليفاً استراتيجياً مهماً. كما تُعدّ السعودية دولة داعمة للوضع الراهن في النظام الدولي القائم؛ لأن أي تغيير في هذا النظام

قد لا يتماشى مع البنية الداخلية والسياسية الراهنة للمملكة. في المقابل، يرى العديد من المحللين الدوليين أن الصين ستكون من بين القوى التي تسعى إلى تغيير بنية النظام الدولي وفرض نظام بديل يعكس مصالحها. ومن ثم، فإن الصين تُعتبر قوة مؤيدة لتغيير الوضع الراهن. وبمعنى آخر، يمكن القول إنه في الوضع الراهن، لا السعودية ولا الصين تعتبران بعضهما البعض صديقتين مقربتين، ولا أيضاً عدوتين مباشرتين.

جدول رقم ١: أهم العوامل والمعوقات في التعاون بين السعودية والصين وتحديد نوع التعاون بينهما. (المصدر: الباحثون)

دول	العوامل الهامة في تطوير التعاون	معوقات التعاون لخلق تحالف استراتيجي	تصور بعضهم البعض للتعاون	نوع التعاون
المملكة العربية السعودية	١- الحاجة لبيع الطاقة ٢- ضرورة الاستثمار الأجنبي في برامج التنمية	١- الاتحاد مع أمريكا والهند وأوروبا	لا صديق ولا عدو	شراكة استراتيجية محايدة
الصين	١- حاجة سوق الطاقة السعودي ٢- أهمية الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية	١- عبور مفهوم بناء التحالفات في السياسة الخارجية ٢- الشراكة الاستراتيجية مع إيران وقطر وإسرائيل	لا صديق ولا عدو	

وكما يتبين من الجدول، وبسبب العوائق والعوامل المقيدة للعلاقات بين السعودية والصين — وعلى رأسها الدور البارز لمفهوم "الشراكة الاستراتيجية" في الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية للصين، إضافة إلى الشراكات الاستراتيجية للصين مع منافسي السعودية — يبدو أن تشكيل "تحالف استراتيجي" بين هاتين الدولتين أمر غير مرجح. وبناءً عليه، يمكن اعتبار طبيعة العلاقات بين السعودية والصين بمثابة "شراكة استراتيجية" بدلاً من تحالف استراتيجي.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر

١. البدراني، ع. ح. (٢٠١٥ م). أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٤٩(١)، ١-٣٨.

٢. الشرق. (٢٠٢١). أول أسبوع بدون صادرات نفط سعودي لأمريكا منذ ٣٥ عاماً. استعاده من: الشرق: https://B2n.ir/xb2748

٣. العامري، ر. م. (٢٠٢٤). الخليج والصين.. فرص إستراتيجية وتحديات جيوسياسية. استعاده من: الشرق: https://B2n.ir/mz3639

٤. الماضي، س. (٢٠١٨ م). أثر طريق الحرير في التواصل الثقافي والاجتماعي بين العرب والصين. بيت الحكمة – مجلة دراسات تاريخية، ٤٧(١)، ٩٣-١٠٨.

٥. الموالي، ا. ج.، و الحيالي, ع. ع. (٢٠٢١ م). مبادرة الحزام والطريق الصينية ودور اقليم سينكيانج فيها. مجلة ديالى للبحوث الانسانية، ٨٦(٢), ١-٢٣.

٦. بنی‌هیم، م. ع. (٢٠٢٣). السعودية والانضمام إلى «بريكس».. الأهداف والتحدّيات. استعاده من: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية: https://B2n.ir/uj9824/

٧. ذاري، هـ. ح. (٢٠٢٤). المتغير الصيني في العالقات السعودية – االيرانية. قضايا سياسية، ١(٧٩)، ٤٠٢-٤١٩.

٨. فيروز آبادي، س. ج. (١٣٩٤ ش). مبادئ وأسس العلاقات الدولية (المجلد الثاني). طهران: دار نشر سمت.

٩. عباسي، م.، و طاهري، م. (١٣٩٨ ش). استراتيجية التوازن الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وعواقبها على إيران. مجلة العلاقات الخارجية، (١) ١١، ١-٣٥.

١٠. عميرة، ع. (٢٠٢٢). تسلسل زمني. توتر العلاقات السعودية الأمريكية في عهد بايدن. استعاده من: نون بوست: https://www.noonpost.com/43549/?utm_source=chatgpt.com.

١١. لطفي، م.، و صفوي، ح. س. (١٤٠١ ش). تداعيات الممر العربي المتوسطي والتحديات التي تواجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. مجلة الدراسات الأساسية للعالم الإسلامي، ٤(١).

١٢. مهلهل، م. ق. (٢٠١٦ م). سياسة الصين الشرق أوسطية بعد العام ٢٠٠١. مجلة العلوم السياسية، ٥٢(١)، ٣٨٣-٤١٥.

المصادر الإنجليزية

1. AlHasawi, C. S. (2020). China's relations with the Arab and Gulf States. Near East South Asia Center for Strategic Studies.
2. Al-Sudairi, M. T. (2012). Sino-Saudi Relations: An Economic History. Gulf Research Center, 38 p.
3. Al-Tamimi, N. (2012). China Saudi Arabia relations : economic partnership or strategic alliance? Durham University, HH Sheikh Nasser Al-Sabah Programme, 26p.
4. Al-Tamimi, N. (2019). China’s Great Game In The Middle East. european council on foreign relations, 33p.
5. Alterman, J. B. (2013). China's Balancing Act in the Gulf. Center for Strategic and International Studies, 8P.
6. Alterman, J. B., & Garver, J. W. (2008). The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East. Center for Strategic and International Studies.
7. Axelrod, R., & Keohane, R. (1985). Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions. World Politics, 38(1), 226-254.
8. Bahgat, G. (2004). Saudi Arabia And The War On Terrorism. Arab Studies Quarterly, 26(1), 51-63.
9. Bakr, K. (2021). Saudi Arabia - India: Strategic Partnership. Doha: Gulf Reserch Center.
10. Behbehan, H. (1981). China’s Foreign Policy in the Arab World, 1955-1975. London: Routledge.
11. Besada, H., & Salam, J. (2017). China’s Energy Strategy in the MENA Region. China Quarterly of International Strategic Studies, 3(4), 597–619.
12. Cengiz, S. (2020). Saudi Foreign Policy Towards China in the Post-Arab Uprisings Era: A Neo-classical Realist Approach. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 51-67 .
13. Chaziza, M. (2020). China–Qatar Strategic Partnership and the Realization of One Belt, One Road Initiative. CHINA REPORT 56, 1, 78–102.
14. Chen, D., & Han, W. (2019). Deepening Cooperation Between Saudi Arabia and China. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), 32p.
15. Dessì, A., & Colombo, S. (2020). Fostering a New Security Architecture in the Middle East. Brussels, Belgium: Foundation for European Progressive

Studies.
16. Fulton, J. (2020 a). Situating Saudi Arabia in China's Belt and Road Initiative. Asian Politics & Policy, 12(3), 1-23.
17. Fulton, J. (2020 b). Strangers To Strategic Partners: Thirty Years Of Sino-saudi Relations. Atlantic Council Policy on Intellectual Independence, 28p.
18. Grevi, G., & Renard, w. (2012). Hot issues, cold shoulders, lukewarm partners:EU strategic partnerships and climate change. ESPO Report 2 (November).
19. Houlden, G., & Zaamout, M. (2019). A New Great Power Engages with the Middle East: China's Middle East Balancing Approach. China Institute, University of Alberta. doi:10.13140/RG.2.2.11419.11044
20. Jafar, K. A. (1999). The historical relations between the Arabian Peninsula and China since the advent of. Journal of the Gulf and the Arabian Peninsula Studies, 15(1), 145-170.
21. Juan, C., Shu , M., & Shaobiao, W. (2018). Aligning China's Belt and Road Initiative with Saudi Arabia's 2030 Vision: Opportunities and Challenges. China Quarterly of International Strategic Studies, 4(3), 363–379.
22. Kay, S. (2000). What Is a Strategic Partnership. Problems of Post-Communism, 47(3), 15-24.
23. Kegley, C., & Blanton, S. (2011). world politics: trends and transformation. New York: St.Martin's Press.
24. Kemp, G. (2012). The East Moves West: India, China, and Asia's Growing Presence in the Middle East. Brookings Institution Press.
25. Kliman, D., Walker, M., & Inboden, W. (2014). Promising partnerships: emerging and established powers in the 21st century. GMF Emerging Powers Policy Forum (March).
26. MacGillivray, I. (2018). Maturing Sino-Saudi strategic relations and changing dynamics in the Gulf. Global Change, Peace & Security, 1-22. doi:https://doi.org/10.1080/14781158.2018.1475350
27. Marshall, A. W. (2002). The Sino-Saudi Energy Rapprochement: Implications for US National Security. The Garcia Group, 59p.
28. McKinsey. (2015). Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment And Productivity Transformation. McKinsey & Company Global Institue.
29. Meick, E. (2014). China's Reported Ballistic Missile Sale to Saudi Arabia: . U.S.-China Economic and Security Review Commission Staff Report.

30. Menon, R. (2007). The End of Alliances. Oxford: Oxford University Press.
31. Miller, E. A., & Toritsyn, A. (2005). Bringing the Leader Back In: Internal Threats and Alignment Theory in the Commonwealth of Independent States. Security Studies, 14(2), 325-363.
32. Nadkarni, V. (2010). Strategic Partnerships in Asia: Balancing without Alliances. London: Palgrave.
33. Olimat, M. S. (2013). China and the Middle East. London: Routledge.
34. Olimat, M. S. (2016). China and the Gulf Cooperation Council Countries: Strategic Partnership in a Changing World. Lanham: Lexington Books.
35. Osiewicz, P. (2018). The Belt and Road Initi ati ve (BRI): Implications for Iran-China Relations. Przegląd Strategiczny, 11(11), 221-232.
36. Paul, T. (2018). When balance of power meets globalization: China, India and the small states of South Asia. Politics (OnlineFirst edition), 39(1). doi:0263395718779930
37. Quan, M. (2019). China's emerging partnership network: what, who, where, when and why. International Trade, Politics and Development, 3(2), 66-81.
38. Renard, T. (2016). Partnering for global security: the EU, its strategic partners and transnational security challenges. European Foreign Affairs, 21(1), 9–33.
39. Schewller, R. (2006). Unanswered Threats: political Constraints on the Balance of Power. Princeton: Princeton University Press.
40. Schweller, R. (1994). Bandwagoning for profit: Bringing the Revisionist State Back. International Security, 19(1), 72-107.
41. Schweller, R. (1998). Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest. New York: Columbia University Press.
42. Schweller, R. L. (1996). Neorealism's status-quo bias: What security dilemma? Security Studies, 5(3), 90-121. doi:10.1080/09636419608429277
43. Scobell, A. (2018). Why the Middle East Matters to China, in: China's Presence in the Middle East:. Abingdon: Routlegde.
44. Scobell, A., & Nader, A. (2016). China in the Middle East: The Wary Dragon. RAND Corporation, Santa Monica, Calif.
45. Simfendorfer, B. (2009). The New Silk Road: How a Rising Arab World is Turning Away from the West and Rediscovering China. New York: Palgrave Macmillan.
46. Snyder, J. C. (2019). Defending The Fringe Nato, The Mediterranean, And

The Persian Gulf. London: Routledge.
47. Swaine, M. D., Wenyan Deng, & Lescure, A. R. (2016). Creating a Stable Asia: An Agenda for a U.S.-China Balance of Power. Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace.
48. Tow, W. (2007). Alliances and Alignments in the Twenty-First Century. In B. Taylor, Australia as an AsiaPacific Regional Power: Friendships in Flux? (pp. 12-29). London: Routledge.
49. Tyushka, A., & Czechowska, L. (2019). Strategic partnerships, international politics and IR theory. In L. Czechowska, States, International Organizations and Strategic Partnerships. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
50. U.S. Department of Defense. (2010). Quadrennial Defense Review Report. Washington, D.C.: U.S. Department of Defense.
51. Wang, T. (1993). Competing For Friendship: The Two Chinas And Saudi Arabia. Arab Studies Quarterly, 15(3).
52. Wang, Y. (2014). 2014 in review: a successful year for China's diplomacy. China International Studies, 1, 5-19.
53. Wezeman, P. D., Alexandra Kuimova, & Wezeman, S. (March 2021). Trends In International Arms Transfers, 2020. Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI), 12p.
54. Wilkins, T. S. (2019). Security in Asia Pacific: The Dynamics of Alignment. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
55. Yetiv, S. A., & Lu, C. (2007). Global Energy, And The Middle East. Middle East Journal, 99-218.
56. Zhongping, F., & Jing, H. (2014). China's strategic partnership diplomacy: engaging with a changing world. The Global Partnerships Grid series i, 20 p.
57. Zou, Z. (2015). Oil and Beyond: Sino-Saudi Strategic Economic Relationship. International Journal of African and Asian Studies, 16(1), 49-5.

المواقع

1. Blanchard, B. (March 2017). China, Saudi Arabia eye $65 billion in deals as king visits. Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-saudi-asia-china/china-saudi-arabia-eye-65-billion-in-deals-as-king-visits-idUSKBN16N0G9.

2. Bloomberg. (February 2019). Everbright Bank in talks to back $20 billion Saudi fund. Bloomberg. Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-02-26/everbright-bank-is-said-in-talks-to-back-20-billion-saudi-fund.
3. Faucon, B. (2022, Apr). Iran Ramps Up Oil Exports as China Pulls Back on Russian Crude. Retrieved May 2022, from The Wall Street Journal: https://www.wsj.com/articles/iran-ramps-up-oil-exports-as-china-pulls-back-on-russian-oil-11651142115.
4. Information Office of the State Council. (2011). China's Peaceful Development. Beijing: Information Office of the State Council. Retrieved from http://www.scio.gov.cn/zfbps/ndhf/2011/Document/1000031/1000031.htm .
5. Kalin, S. (2022, May). As Saudi Arabia Cools on the U.S., It Warms to China. Retrieved aPRIL 2022, from WSJ: https://www.wsj.com/podcasts/the-journal/as-saudi-arabia-cools-on-the-us-it-warms-to-china/46e7073c-88b3-4708-8440-e4f72c863e3f.
6. Laipson, E. (2015). For 21st-century problems, states seek partnerships, not alliances. Retrieved from World Politics Review: https://www.worldpoliticsreview.com/for-21st-century-problems-states-seek-partnerships-not-alliances/.
7. Mouawad, J. (March 2010). China's Growth Shifts the Geopolitics of Oil. New York Times. Retrieved from https://www.nytimes.com/2010/03/20/business/energy-environment/20saudi.html.
8. Neagle, K. (May 2020). Why Is China's Belt and Road Initiative Being Questioned by Japan and India? E-International Relations. Retrieved from https://www.e-ir.info/2020/05/02/why-is-chinas-belt-and-road-initiative-being-questioned-by-japan-and-india/.
9. OPEC. (2021). Annual Statistical Bulletin. OPEC. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm.
10. Oxford. (n.d.). Overview Internatinal Cooperation. Retrieved from Oxford Refrence: https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803100007470.

11. Said, H., & Chao, D. (2018, Nov). Qatar and China: Developing a Comprehensive Strategic Partnership. Retrieved May 2022, from China Today: http://www.chinatoday.com.cn/ctenglish/2018/ii/201808/t20180811_800138032.html.
12. Shambaugh, D. (2014). The Illusion of Chinese Power. Brookings. Retrieved Jan 2022, from https://www.brookings.edu/opinions/the-illusion-of-chinese-power/.
13. Tobben, S., & Lee, J. (January 2021). U.S. Imports No Saudi Crude for First Time in 35 Years. Bloomberg. Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-01-06/saudi-oil-exports-to-u-s-at-zero-for-first-time-in-35-years.
14. Wagner, D., & Karasik, T. (April 2010). The Maturing Saudi-Chinese Alliance. INEGMA. Retrieved from http://www.inegma.com/?navigation=reports#.
15. Wei, S. (February 2009). Ex-ambassadors talk about China-Saudi ties. China daily. Retrieved from http://www.chinadaily.com.cn/china/200902/12/content_7471742_2.htm].
16. Xu, M., & Aizhu, C. (January 2021). Saudi Arabia pips Russia to be China's biggest oil supplier in 2020. Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/article/china-economy-trade-oil-int-idUSKBN29P0ZG.

References

1. Abbasi, M., and Taheri, M. (2018). The American foreign balancing strategy in the Middle East and its consequences for Iran. Journal of Foreign Relations, (1) 11, 1-35. [In Persian].
2. Al-Badrani, A. H. (2015). The impact of continuity and change on Chinese foreign policy. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, 49(1), 1-38. [In Arabic].
3. Al-Hasawi, C. S. (2020). China's relations with the Arab and Gulf States. Near East South Asia Center for Strategic Studies.
4. Al-Madi, S. (2018). The impact of the Silk Road on cultural and social communication between Arabs and China. House of Wisdom - Journal of Historical Studies, 47(1), 93-108. [In Arabic].

5. Al-Mawali, A. J., and Al-Hayali, A. A. (2021). China's Belt and Road Initiative and the role of Xinjiang Province in it. Diyala Journal for Human Research, 86(2), 1-23. [In Arabic].
6. Al-Sudairi, M. T. (2012). Sino-Saudi Relations: An Economic History. Gulf Research Center, 38 p.
7. Al-Tamimi, N. (2012). China Saudi Arabia relations : economic partnership or strategic alliance? Durham University, HH Sheikh Nasser Al-Sabah Programme, 26p.
8. Al-Tamimi, N. (2019). China's Great Game In The Middle East. european council on foreign relations, 33p.
9. Alterman, J. B. (2013). China's Balancing Act in the Gulf. Center for Strategic and International Studies, 8P.
10. Alterman, J. B., & Garver, J. W. (2008). The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East. Center for Strategic and International Studies.
11. Axelrod, R., & Keohane, R. (1985). Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions. World Politics, 38(1), 226-254.
12. Bahgat, G. (2004). Saudi Arabia And The War On Terrorism. Arab Studies Quarterly, 26(1), 51-63.
13. Bakr, K. (2021). Saudi Arabia - India: Strategic Partnership. Doha: Gulf Reserch Center.
14. Behbehan, H. (1981). China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-1975. London: Routledge.
15. Besada, H., & Salam, J. (2017). China's Energy Strategy in the MENA Region. China Quarterly of International Strategic Studies, 3(4), 597–619.
16. Cengiz, S. (2020). Saudi Foreign Policy Towards China in the Post-Arab Uprisings Era: A Neo-classical Realist Approach. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 51-67 .
17. Chaziza, M. (2020). China–Qatar Strategic Partnership and the Realization of One Belt, One Road Initiative. CHINA REPORT 56, 1, 78–102.
18. Chen, D., & Han, W. (2019). Deepening Cooperation Between Saudi Arabia and China. King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), 32p.
19. Dessì, A., & Colombo, S. (2020). Fostering a New Security Architecture in the Middle East. Brussels, Belgium: Foundation for European Progressive

Studies.
20. Firouzabadi, S. J. (2014). The principles and foundations of international relations (the second volume). Tehran: Samt publishing house. [In Persian].
21. Fulton, J. (2020 a). Situating Saudi Arabia in China's Belt and Road Initiative. Asian Politics & Policy, 12(3), 1-23.
22. Fulton, J. (2020 b). Strangers To Strategic Partners: Thirty Years Of Sino-saudi Relations. Atlantic Council Policy on Intellectual Independence, 28p.
23. Grevi, G., & Renard, w. (2012). Hot issues, cold shoulders, lukewarm partners:EU strategic partnerships and climate change. ESPO Report 2 (November).
24. Houlden, G., & Zaamout, M. (2019). A New Great Power Engages with the Middle East: China's Middle East Balancing Approach. China Institute, University of Alberta. doi:10.13140/RG.2.2.11419.11044
25. Jafar, K. A. (1999). The historical relations between the Arabian Peninsula and China since the advent of. Journal of the Gulf and the Arabian Peninsula Studies, 15(1), 145-170.
26. Juan, C., Shu , M., & Shaobiao, W. (2018). Aligning China's Belt and Road Initiative with Saudi Arabia's 2030 Vision: Opportunities and Challenges. China Quarterly of International Strategic Studies, 4(3), 363–379.
27. Kay, S. (2000). What Is a Strategic Partnership. Problems of Post-Communism, 47(3), 15-24.
28. Kegley, C., & Blanton, S. (2011). world politics: trends and transformation. New York: St.Martin's Press.
29. Kemp, G. (2012). The East Moves West: India, China, and Asia's Growing Presence in the Middle East. Brookings Institution Press.
30. Kliman, D., Walker, M., & Inboden, W. (2014). Promising partnerships: emerging and established powers in the 21st century. GMF Emerging Powers Policy Forum (March).
31. Lotfi, M., and Safavi, H. s. (2020). The repercussions of the Arab-Mediterranean corridor and the challenges facing the Islamic Republic of Iran. Journal of Basic Studies of the Islamic World, 4(1). [In Persian].
32. MacGillivray, I. (2018). Maturing Sino-Saudi strategic relations and changing dynamics in the Gulf. Global Change, Peace & Security, 1-22. doi:https://doi.org/10.1080/14781158.2018.1475350
33. Marshall, A. W. (2002). The Sino-Saudi Energy Rapprochement:

Implications for US National Security. The Garcia Group, 59p.
34. McKinsey. (2015). Saudi Arabia Beyond Oil: The Investment And Productivity Transformation. McKinsey & Company Global Institue.
35. Meick, E. (2014). China's Reported Ballistic Missile Sale to Saudi Arabia: . U.S.-China Economic and Security Review Commission Staff Report.
36. Menon, R. (2007). The End of Alliances. Oxford: Oxford University Press.
37. Miller, E. A., & Toritsyn, A. (2005). Bringing the Leader Back In: Internal Threats and Alignment Theory in the Commonwealth of Independent States. Security Studies, 14(2), 325-363.
38. Muhalhal, M. Q. (2016). China's Middle East policy after 2001. Journal of Political Science, 52(1), 383-415. [In Arabic].
39. Nadkarni, V. (2010). Strategic Partnerships in Asia: Balancing without Alliances. London: Palgrave.
40. Olimat, M. S. (2013). China and the Middle East. London: Routledge.
41. Olimat, M. S. (2016). China and the Gulf Cooperation Council Countries: Strategic Partnership in a Changing World. Lanham: Lexington Books.
42. Osiewicz, P. (2018). The Belt and Road Initi ati ve (BRI): Implications for Iran-China Relations. Przegląd Strategiczny, 11(11), 221-232.
43. Paul, T. (2018). When balance of power meets globalization: China, India and the small states of South Asia. Politics (OnlineFirst edition), 39(1). doi:0263395718779930
44. Quan, M. (2019). China's emerging partnership network: what, who, where, when and why. International Trade, Politics and Development, 3(2), 66-81.
45. Renard, T. (2016). Partnering for global security: the EU, its strategic partners and transnational security challenges. European Foreign Affairs, 21(1), 9–33.
46. Schewller, R. (2006). Unanswered Threats: political Constraints on the Balance of Power. Princeton: Princeton University Press.
47. Schweller, R. (1994). Bandwagoning for profit: Bringing the Revisionist State Back. International Security, 19(1), 72-107.
48. Schweller, R. (1998). Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest. New York: Columbia University Press.
49. Schweller, R. L. (1996). Neorealism's status-quo bias: What security dilemma? Security Studies, 5(3), 90-121. doi:10.1080/09636419608429277
50. Scobell, A. (2018). Why the Middle East Matters to China, in: China's

Presence in the Middle East:. Abingdon: Routlegde.
51. Scobell, A., & Nader, A. (2016). China in the Middle East: The Wary Dragon. RAND Corporation, Santa Monica, Calif.
52. Simfendorfer, B. (2009). The New Silk Road: How a Rising Arab World is Turning Away from the West and Rediscovering China. New York: Palgrave Macmillan.
53. Snyder, J. C. (2019). Defending The Fringe Nato, The Mediterranean, And The Persian Gulf. London: Routledge.
54. Swaine, M. D., Wenyan Deng, & Lescure, A. R. (2016). Creating a Stable Asia: An Agenda for a U.S.-China Balance of Power. Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace.
55. Tow, W. (2007). Alliances and Alignments in the Twenty-First Century. In B. Taylor, Australia as an AsiaPacific Regional Power: Friendships in Flux? (pp. 12-29). London: Routledge.
56. Tyushka, A., & Czechowska, L. (2019). Strategic partnerships, international politics and IR theory. In L. Czechowska, States, International Organizations and Strategic Partnerships. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
57. U.S. Department of Defense. (2010). Quadrennial Defense Review Report. Washington, D.C.: U.S. Department of Defense.
58. Wang, T. (1993). Competing For Friendship: The Two Chinas And Saudi Arabia. Arab Studies Quarterly, 15(3).
59. Wang, Y. (2014). 2014 in review: a successful year for China's diplomacy. China International Studies, 1, 5-19.
60. Wezeman, P. D., Alexandra Kuimova, & Wezeman, S. (March 2021). Trends In International Arms Transfers, 2020. Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI), 12p.
61. Wilkins, T. S. (2019). Security in Asia Pacific: The Dynamics of Alignment. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
62. Yetiv, S. A., & Lu, C. (2007). Global Energy, And The Middle East. Middle East Journal, 99-218.
63. Zhongping, F., & Jing, H. (2014). China's strategic partnership diplomacy: engaging with a changing world. The Global Partnerships Grid series i, 20 p.
64. Zou, Z. (2015). Oil and Beyond: Sino-Saudi Strategic Economic Relationship. International Journal of African and Asian Studies, 16(1), 49-5.

Explanation of Saudi Arabia and China relations: alliance or strategic partnership?

Milad Lotfi[*1], Saeed Shokoohi[2]

1. PhD Student, International Relations, Allameh Tabatabaei University, Tehran, Iran
2. Associate Professor, International Relations, Allameh Tabatabaei University, Tehran, Iran

Received date: 2024-03-14 Accepted date: 2025-05-06

Abstract

The relations between China and Saudi Arabia have expanded in various fields in recent years. Many have tried to explain the relations between these two states within the framework of alliance theories. Nevertheless, China is considered the most important rival of America in the international system, which wants to change the status quo in the international system. On the other hand, Saudi Arabia is considered as a power following the West and America. Therefore, the complexity in their relationship pattern cannot be explained by alliance theories. Therefore, the main question of the current research is, in what form can the expansion of relations between Saudi Arabia and China be explained? In the new era of international politics, many international relations researchers talk about the end of the era of "alliances" and use different conceptual and theoretical frameworks to explain the relations between countries. One of these alternative concepts is the concept of "strategic partnership". "Strategic Partnership" does not include the guarantees and political and security obstacles in "Strategic Alliance" which oversees the political alliance against rivals and threats. Based on this, the authors of this article have investigated the above issue by using the explanatory approach and by expanding the conceptual framework of "strategic partnership" in international relations. The findings of the research show that Saudi Arabia and China have passed the strategic alliance and settled for the development of "strategic partnership" among themselves, due to their inability to ignore the political, economic and commercial benefits resulting from the development

* Corresponding author, Email: s.m.lotfi1997@gmail.com

and deepening of their cooperation, as well as their awareness of the political obstacles and costs involved in forming a "strategic alliance" with each other.

Keywords: International relations, alliance, strategic partnership, Saudi Arabia, China, international cooperation.

بررسی روابط عربستان سعودی و چین: اتحاد یا مشارکت راهبردی؟

میلاد لطفی[1*]، سعید شکوهی[2]

۱.دانشجوی دکتری روابط بین الملل دانشگاه علامه طباطبائی، تهران، ایران
۲.دانشیار روابط بین الملل دانشگاه علامه طباطبائی، تهران، ایران

تاریخ دریافت: ۱۴۰۲/۱۲/۲۴ تاریخ پذیرش: ۱۴۰۴/۲/۱۶

چکیده

چین و عربستان سعودی دو کشوری هستند که روابط آنها در سال‌های اخیر در زمینه‌های مختلف به طور قابل توجهی تعمیق یافته است. بسیاری از محققان تلاش کرده‌اند تا این روابط را در چارچوب نظریه‌های «اتحاد» در روابط بین‌الملل توضیح دهند. با این حال، چین برجسته‌ترین رقیب ایالات متحده در نظام بین‌الملل است و به دنبال تغییر وضع موجود است، در حالی که عربستان سعودی قدرتی مرتبط با غرب و آمریکا است. مشکل اساسی این است که پیچیدگی الگوی روابط بین دو کشور و درگیری‌های آنها را نمی‌توان به طور کامل با نظریه‌های تشکیل اتحاد توضیح داد. از این رو، سوال اصلی پژوهش مطرح می‌شود: گسترش روابط عربستان سعودی و چین در چه چارچوبی قابل توضیح است؟ این مطالعه با بررسی اعتبار گذار از مفهوم اتحاد سنتی به مدل «مشارکت استراتژیک»، قصد دارد ماهیت این گسترش در روابط عربستان و چین را تحلیل کند. برای دستیابی به این هدف، پژوهشگران بر رویکرد تفسیری و تحلیلی، مبتنی بر گسترش چارچوب مفهومی مفهوم مشارکت استراتژیک در روابط بین‌الملل، تکیه کردند. یافته‌های تحقیق نشان می‌دهد که عربستان سعودی و چین با توجه به منافع مشترک سیاسی، اقتصادی و تجاری خود و با درک موانع و هزینه‌های سیاسی ایجاد یک اتحاد استراتژیک رسمی، از اتحاد سنتی فراتر رفته و به سمت توسعه یک مشارکت استراتژیک انعطاف‌پذیر حرکت کرده‌اند. بنابراین، هر یک از دو کشور، دیگری را شریک استراتژیک مهمی در چارچوب بین‌المللی جدید می‌دانند.

واژگان کلیدی: روابط بین‌الملل، اتحاد، مشارکت استراتژیک، عربستان سعودی، چین، همکاری بین‌المللی.

*نویسنده مسئول: Email: s.m.lotfi1997@gmail.com